

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.au.int](http://www.au.int)



مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2016

ASSEMBLY/AU/DEC.588-605 (XXVI)  
ASSEMBLY/AU/DECL.1-2 (XXVI)  
ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXVI)

المقررات والإعلانات والقرارات

—



## المحتويات

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	الرقم
2	مقرر بشأن إضفاء الطابع المحلي على الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063، الوثيقة EX.CL//31(XXVIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.588 (XXVI)	1
5	مقرر بشأن اللجان الفنية المتخصصة	ASSEMBLY/AU/DEC.589 (XXVI)	2
4	مقرر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة EX.CL/952(XXVIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.590 (XXVI)	3
3	مقرر بشأن البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء، الوثيقة EX.CL/945 (XXVIII)ADD.1-7	ASSEMBLY/AU/DEC.591 (XXVI)	4
2	مقرر بشأن الحكم والدستورية والانتخابات في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.592 (XXVI)	5
1	مقرر بشأن قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية حول الأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا	ASSEMBLY/AU/DEC.593(XXVI)	6
1	مقرر بشأن انتخاب خمسة عشر (15) عضواً في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، الوثيقة EX.CL/954 (XXVIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.594 (XXVI)	7
1	مقرر بشأن انتخاب عضو واحد (1) للجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، الوثيقة EX.CL/955(XXVIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.595 (XXVI)	8
1	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2016	ASSEMBLY/AU/DEC.596 (XXVI)	9
2	مقرر بشأن ترشيد مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي وأساليب عمله	ASSEMBLY/AU/DEC.597 (XXVI)	10
9	مقرر بشأن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/2(XXVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.598 (XXVI)	11
2	مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XXVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.599 (XXVI)	12

2	مقرر بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015، الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.600 (XXVI)	13
1	مقرر بشأن موضوع 2017 "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"	ASSEMBLY/AU/DEC.601 (XXVI)	14
2	مقرر بشأن جدول تقدير الأنصبة وتنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي	ASSEMBLY/AU/DEC.602 (XXVI)	15
4	مقرر بشأن التزامات أفريقيا في إطار المفاوضات العالمية بشأن المناخ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/7(XXVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.603 (XXVI)	16
2	مقرر بشأن الموقف الأفريقي الموحد من الفعالية الإنسانية	ASSEMBLY/AU/DEC.604 (XXVI)	17
1	مقرر بشأن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات المعنية بلبيبا	ASSEMBLY/AU/DEC.605 (XXVI)	18
<b>الإعلانات والقرارات</b>			
3	إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، الوثيقة EXCL/930 (XXVIII)	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXVI)	19
3	إعلان حول رفع العقوبات التي طال أمدها والتي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان من جانب واحد، الوثيقة EX.CL/945(XXVIII)ADD.5	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXVI)	20
1	قرار بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXVI)	21



مقرر

بشأن إضفاء الطابع المحلي على الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063،

الوثيقة EX.CL/931(XXVIII)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن إضفاء الطابع المحلي على الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063؛ ويشدد على أنها خطة تنمية اجتماعية واقتصادية قارية.
2. يشيد بالدول الأعضاء التي قامت بإدماج أجندة 2063 في أطرها التنموية الوطنية؛
3. يرحب بالتعاون المستمر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، على تفعيل أجندة 2063، ووضع:
  - (1) مؤشرات لخطة التنفيذ العشرية الأولى، وتطابقها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
  - (2) إطار للرصد والتقييم؛
  - (3) دراسة وخطة لتقييم القدرات؛
4. يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى المبادرة، على جناح السرعة، بإقامة شراكة عالمية لبيانات التنمية المستدامة من خلال عملية حكومية مشتركة كما ورد ذلك في ملخص تقرير الأمين العام - الطريق إلى الكرامة؛
5. يطلب من المفوضية:
  - (1) أن تقوم، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بتسهيل الإصلاحات الإحصائية في البلدان بما في ذلك الإصلاحات التشريعية وتنمية الموارد البشرية والموارد المالية في سياق تنفيذ الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 والأهداف الإنمائية المستدامة؛

(2) استكمال مشروع إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 والإسراع بإضفاء الطابع المؤسسي عليه وتقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي؛

(3) تقديم مقترحات مفصلة حول المشاريع الرائدة وترتيبات تنفيذها وآثارها المالية؛

(4) ضمان الترويج المتواصل ورفع الوعي بأجندة 2063 من خلال جميع المحافل المتاحة.

6. يطلب ما يلي أيضاً:

(1) من كافة أجهزة الاتحاد الأفريقي استيعاب ومواءمة برامجها مع الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063؛

(2) من البرلمان الأفريقي السعي مع البرلمانات الوطنية والإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتعبئة دائرتيهما لضمان التوافق بين مع أجنداتها وأجندة 2063؛

7. يحث الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمفوضية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات على إجازة وإدماج التوصيات المنبثقة عن:

(1) استراتيجية تعبئة الموارد المحلية، في أطر/آليات التمويل الوطنية؛  
(2) دراسة تقييم القدرات، في المناهج الدراسية (النظم التعليمية) على مستويات مختلفة كي يستجيب النظام التعليمي للاحتياجات الوطنية والإقليمية والقارية؛

8. يطلب من المفوضية أيضاً تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي.

مقرر

بشأن اللجان الفنية المتخصصة

إن المؤتمر:

1- يحيط علماً بتقارير اللجان الفنية المتخصصة والتوصيات الواردة فيها توصيات المجلس التنفيذي باعتماد مشاريع الوثائق القانونية؛

أ- الدورة الاستثنائية الأولى للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية، الوثيقة

**EX.CL/935(XVIII)**

2- يعتمد الوثائق القانونية على النحو التالي:

(1) ميثاق سلامة الطرق؛

(2) بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المسنين؛

(3) القانون النموذجي حول نظم الأدوية؛

(4) النظام الأساسي للمجلس الأفريقي للرياضة؛

(5) النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتنمية المعادن؛

(6) النظام الأساسي لإنشاء صندوق المساعدات القانونية لأجهزة حقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي؛

(7) النظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض وإطار تشغيله؛

(8) النظام الأساسي للمجلس الأفريقي للبحث العلمي والابتكار؛

(9) النظام الأساسي للمرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(10) النظام الأساسي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية؛

(11) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات؛

(12) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للخدمة العامة والحكومة المحلية والتنمية الحضرية

واللامركزية؛



- (13) قواعد إجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي؛
- (14) قواعد إجراءات منبر الحكم الأفريقي؛
- (15) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والتوظيف؛
- (16) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة؛
- (17) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا؛
- (18) قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (19) قواعد إجراءات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛
- (20) النظام الأساسي المعدل للجامعة الأفريقية.
- 3- يدعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الوثائق القانونية المذكورة، حسبما هو مناسب، وذلك للتمكن من دخولها حيز التنفيذ.
- 4- يقرر أن تجتمع اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية في دورة عادية سنوية على أن تخصص لها ميزانية مناسبة في هذا الصدد؛
- ب - حول اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا، الوثيقة
- 5- يعتمد الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا (2016 - 2025) كإطار لنظام التعليم والتدريب التحويلي للحصول على المعرفة والكفاءات والمهارات والأبحاث والابتكار والابداع المطلوب لإثراء القيم الأفريقية الجوهرية وتعزيز التنمية المستدامة.
- 6- يناشد الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء والقطاع الخاص ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إلى القيام بما يلي:
- (1) الترويج وزيادة الوعي بالاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا 2016 - 2025 ووضع خطط لتنفيذها؛
- (2) التعاون مع المفوضية في تنفيذ الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا 2016-2025؛
- 7- يعتمد الإطار الأفريقي المقرر لضمان الجودة والاعتماد؛

8- يحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية أديس أبابا 2014 (الاسم الكامل لاتفاقية أروشا التي تعرف الآن باتفاقية أديس أبابا) والتعجيل بإنشاء مجموعة العمل غير الرسمية لتنفيذها وتحديد الجهات المختصة للمتابعة.

9- يطلب من:

1) المفوضية بالتعاون مع اليونسكو في تنسيق الشراكة التعليمية ودعم تنفيذ عملية مواومة التعليم في أفريقيا؛

2) الدول الأعضاء والشركاء المعنيين تعزيز مواومة المبادرات المتعلقة بإمكانيات نقل مهارات التعليم والتدريب المهني والفني مع الأعمال الجارية لتنظيم وضمان جودة التعليم العالي.

10- يعتمد سياسة الفضاء الأفريقية واستراتيجية الفضاء الأفريقية لوضع برنامج أفريقي للفضاء الخارجي كما ورد في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

11- يحث الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء من أمثال أفريجيوس والمفوضية على الترويج للعلوم والتكنولوجيا الفضائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ سياسة واستراتيجية الفضاء؛

12- يطلب من مجموعة العمل للاتحاد الأفريقي القيام بما يلي:

1) وضع إطار لتنفيذ سياسة واستراتيجية الفضاء الأفريقي؛  
2) إطار إدارة يغطي المتطلبات القانونية والبروتوكولات ذات الصلة، حول برنامج تشغيلي للفضاء الأفريقي الخارجي؛

13- يذكر بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (XXIV) ASSEMBLY/DEC.565 بشأن تقرير المفوضية عن وضع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وتقرير اللجنة الوزارية لمتابعة خلو بحر دار، الصادر عن الدورة العادية الرابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2015 وعرض به مصر لاستضافة وكالة الفضاء الأفريقية المقترحة وتعهدا بتخصيص 10 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع؛



14- **يعترف** بالقيمة الهائلة لبرامج التغذية المدرسية المنتجة منزليا من أجل الاحتفاظ بالأطفال في المدارس وتعزيز أدائهم والتشجيع على توليد الدخل وروح إدارة المشاريع في المجتمعات المحلية؛

15- **يطلب من المفوضية ما يلي:**

(1) إنشاء لجنة فنية متعددة الأفرع تحت رئاسة المفوضية وبدعم من مؤسسات مثل برنامج الغذاء العالمي ومركز التميز لمكافحة الجوع من أجل القيام بدراسة عامة حول أهمية وتأثير التغذية المدرسية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

(2) تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن اعتماد اليوم الأفريقي للتغذية المدرسية في أول مارس كل سنة اعتبارا من 2016؛

(3) صياغة طرق للاحتفال باليوم الأفريقي للتغذية المدرسية من قبل المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء ذوي الصلة.

16- **يشجع** الدول الأعضاء التي تتوفر لديها برامج التغذية المدرسية مواصلة جهودها في هذا الصدد، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى استخلاص وتكييف الدروس المكتسبة من الدول التي لديها برامج للتغذية المدرسية لتعزيز فرص وصول أطفال المدارس؛

17- **يطلب من المفوضية** تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي؛

**جيم- حول اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، الوثيقة EX.CL/**

18- **يرحب** بتنظيم عملية تدريب ميدانية ثانية لأماني أفريقيا التابع للقوة الأفريقية الجاهزة في نوفمبر 2015 في موقعين في أديس أبابا، إثيوبيا، ومركز التدريب للمكافحة المسلحة لجنوب أفريقيا، في لوهاتلا، جنوب أفريقيا؛

19- **يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لتنظيمها عملية تدريب ميدانية ثانية لأماني أفريقيا. وفي هذا الصدد، يشيد بالتقدم الذي أحرزته القوة الجاهزة والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) لتفعيلها مختلف قواتها الجاهزة، **ويثني** على جهود القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا حول تفعيل قواتها الجاهزة؛

20- **يحيط علما** بالإعلان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة الفنية المتخصصة للدفاع

والسلامة والأمن المنعقد في يناير 2016؛

21- **يشيد** بما يلي:

(1) التقدم المحرز حتى الآن في تفعيل الآلية الأفريقية لتعاون الشرطة (الآفريبول)؛

(2) الجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في توفير مقر للآفريبول.

22- **يطلب من المفوضية** اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتفعيل الكامل للآفريبول؛

23- **يقرر** مواصلة القدرة الأفريقية للتأهب السريع للآزمات تنفيذ صلاحياتها في انتظار إجراء استعراض

لعملية التدريب الميداني الثانية لأماني أفريقيا في مابوتو، موزمبيق في 2016، وقيام المفوضية

والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ببعثة تقييم إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية،

الآليات الإقليمية للوقوف على حالة تأهب القوى الجاهزة الإقليمية والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية

للآزمات، أداة أفريقية في أوضاع الآزمات الناشئة في القارة؛

24- **يطلب من المفوضية** تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة

للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي.



مقرر

بشأن المحكمة الجنائية الدولية،

الوثيقة EX.CL/952(XXVIII)

إن المؤتمر:

1- يحيط علماً بتوصيات المجلس التنفيذي حول تنفيذ المقررات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية؛

2- يؤكد مجدداً:

(1) التزام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بمحاربة الإفلات من العقوبة وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

(2) مقرره السابق (XXIV) ASSEMBLY/AU/DEC.547 بشأن التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة بشأن المحكمة الجنائية الدولية الصادرة عن الدورة العادية الرابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في 20 يناير 2015 وخاصة الفقرة 1 (17) (د) الذي طلب من المحكمة الجنائية الدولية إنهاء أو تعليق إجراءاتها ضد السيد ويليام ساموي روتو، نائب رئيس كينيا إلى أن يتم بحث الاهتمامات والمقترحات الأفريقية لإدخال التعديلات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

(3) الفقرة 17 (هـ): تعليق الإجراءات ضد الرئيس عمر البشير، رئيس السودان، وحث مجلس الأمن للأمم المتحدة بسحب قضية الإحالة في السودان؛

(4) على أن يبحث مجلس السلم والأمن مشروع خطة عمل المحكمة الجنائية الدولية حول استراتيجيات التوقيف التي هي قيد النظر حالياً من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من أجل تقديم توصيات إلى قمة الاتحاد الأفريقي القادمة، من خلال المجلس التنفيذي، في يوليو 2016 للتمكين من اتخاذ موقف أفريقي موحد من هذه المسألة.

3- يشيد بجمهورية جنوب أفريقيا على التزامها بمقررات المؤتمر بخصوص عدم التعاون فيما يتعلق بإلقاء القبض على رئيس السودان عمر البشير وتسليمه، ويقرر أنه باستقبال الرئيس البشير، كانت جنوب أفريقيا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛



4- يؤكد مجددا مقرره بشأن ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بمقررات المؤتمر بشأن مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان البشير وذلك وفقا للمادة 23 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذلك المادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

5- يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحكمة من مواصلة النظر في قضية وليام روتو نائب رئيس جمهورية كينيا، ويدعو المحكمة الجنائية الدولية إلى إنهاء القضية بدون مزيد من التأخير حيث أن مواصلة الدعوى لا تستند إلى أي أساس نظراً للانعدام الواضح لأي أدلة مقنعة للتورط في أي جريمة؛

6- يشيد بأعضاء اللجنة المفتوحة لوزراء الخارجية ("اللجنة الوزارية المفتوحة") برئاسة معالي الدكتور تيدروس أدهانوم جبرائيسوس، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، على ما أنجزه من عمل ويؤكد مجددا مقرره السابق بشأن ضرورة اجتماع اللجنة الوزارية المفتوحة مع مجلس الأمن للأمم المتحدة بغية مناقشة كافة المسائل التي تطرح على نحو مستمر من قبل الاتحاد الأفريقي؛

7- يحيط علما بنتائج المؤتمر الرابع عشر للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية حيث أكد مؤتمر الدول الأطراف مجدداً تفهمه لعدم تطبيق المادة 68 بأثر رجعي على الأوضاع التي بدأت قبل نوفمبر 2013 (فيما يتعلق بأجندة كينيا) وأعرب عن "استعداده للنظر، في إطار الهيئة الفرعية المناسبة للمؤتمر، في مقترحات حول تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المواد 27، 97 و98، بالنسبة للمسائل التي أثارها جنوب أفريقيا في بياناتها خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس التنفيذي والدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر المنعقدتين في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2016، ويعرب عن تقديره لرئيس مؤتمر الدول الأطراف، سعادة صديقي كابا من السنغال، على ضمان السماح بإبراز مسائل ومشاكل الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء خلال المؤتمر الرابع عشر للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من المقاومة الواضحة من قبل بعض الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية؛

8- يشعر باستياء شديد إزاء عدم تلبية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لطلبات الاتحاد الأفريقي بتأجيل قضيتي السودان وكينيا طوال السنوات الخمس الماضية؛

9- يعرب عن استيائه مما يلي:

- 1) المسألة الخطيرة المتمثلة في سيطرة ما يسمى "بكبار موظفي المحكمة" على المحكمة الجنائية الدولية بما فيها المدعي وقلم المحكمة الجنائية الدولية ورئيسها في مواصلة إثارة آراء المجتمع المدني على المواقف التي تتمسك بها الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي.
- 2) اللامبالاة العامة المثيرة للقلق تجاه قرارات المؤتمر الرابع عشر للدول الأطراف فيما يخص الاستئناف المعلق بموجب القاعدة 68 ضد نائب رئيس كينيا.

#### 10- يقرر ما يلي:

- 1) أن يتم توسيع هيئة مكتب اللجنة الوزارية المفتوحة من أجل كفالة التمثيل الإقليمي العادل ويطلب من العيد العام والعمداء الإقليميين في أديس أبابا، إثيوبيا، القيام على نحو عاجل بالمشاورات اللازمة بغية تقديم ممثلهم للخدمة في هيئة المكتب؛
- 2) أن تقوم لجنة الممثلين الدائمين بإقرار موارد كافية للمفوضية عن طريق مكتب المستشار القانوني من أجل دعم أعمال اللجنة الوزارية المفتوحة في متابعة كافة الوسائل السياسية والقانونية والاستراتيجية لمعالجة اهتمامات الاتحاد الأفريقي أمام الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛
- 3) قامت اللجنة الوزارية المفتوحة بمراجعة تفسير المحكمة الجنائية الدولية لسلطاتها وفقاً للمادة 93 من نظام روما الأساسي الذي يسمح لها بالزام الدول الأطراف بإجبار الشهود غير الراغبين على الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة وذلك بغية الرفض الكامل لإكراه الشهود وإبلاغ المحكمة والمؤتمر القادم للأطراف؛
- 4) تشمل صلاحيات اللجنة الوزارية المفتوحة الإعداد العاجل لاستراتيجية شاملة بما في ذلك الانسحاب الجماعي من المحكمة والإبلاغ بما سوف تقوم به الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأطراف في نظام روما الأساسي من عمل وتقديم مثل هذه الاستراتيجية إلى دورة استثنائية للمجلس التنفيذي الذي يمتلك الآن صلاحيات اتخاذ مثل هذا القرار؛
- 5) أن تستمر المفوضية في إشراك أصحاب المصلحة المعنيين داخل المحكمة الجنائية الدولية بخصوص المسائل المثارة في إطار مختلف مقررات أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية الدولية؛

6) أن تكون المفوضية من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في بروكسل، بلجيكا، بمثابة أمانة للجنة الوزارية المفتوحة وتوفر الدعم المؤسسي للمجموعة الأفريقية في لاهاي، هولندا، لضمان التنسيق الفعال لأنشطتها؛

#### 11- يؤكد مجدداً:

1) الحاجة الملحة إلى استمرار جميع الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي في ضمان تمسكها وإبرازها للمواقف المنفق عليها على نحو مشترك تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

2) مناقشته لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التوقيع والتصديق في أسرع وقت ممكن على البروتوكول الخاص بتعديلات بروتوكول المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب؛

12- يطلب من المفوضية القيام بالتعاون مع كافة أصحاب المصلحة بمتابعة هذه المسألة بغية ضمان معالجة المقترحات والاهتمامات الأفريقية وتقديم تقرير إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2017 من خلال المجلس التنفيذي.



## مقرر

### بشأن البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بالبنود التي اقترحتها الدول الأعضاء ويجيز التوصيات الواردة فيها كما يلي؛

ألف: حول المنظومة الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث:

2. يتفق من حيث المبدأ على فكرة وجود منظومة للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، ويؤيد ما لها من جدوى وفرص بالنسبة للاتحاد الأفريقي؛
3. يطلب من المفوضية:

(1) القيام، بالتعاون مع الكامبيرون، بوضع خارطة طريق لإنشاء مركز تميز لبحث مخاطر الكوارث منعها وإدارتها؛

(2) العمل مع الشركاء لتوفير الموارد للدول الأعضاء للتخفيف من الكوارث؛

باء: حول موضوع الاتحاد الأفريقي المقترح لعام 2017 وهو تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب (بند اقترحه جمهورية ملاوي) ، الوثيقة EX.CL/945 (XXVI)ADD.3:

4. يستحضر مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC363(XVII) وإعلانه ASSEMBLY/AU/DECL.1(XVII)

الصادر في ملابو في يوليو 2011 بشأن التعجيل بالنهوض بالشباب وتمكينهم والنداء الذي وجهه الشباب إلى رؤساء الدول والحكومات من خلال حوار الاتحاد الأفريقي بين الأجيال لجعل أجندة العائد الديموغرافي أولوية على مستويات صنع القرار في أفريقيا.

5. يشدد التأكيد على ما يلي:

(1) أن الشباب هم أكبر ثروة لأفريقيا وإذا تم تسخيرهم على النحو السليم يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً

في تحديد مسار تنمية القارة في السنوات الخمسين القادمة والدفع بأجندة 2063؛

(2) أن تسخير العائد الديموغرافي ليس مضموناً ولكنه يتحقق من خلال الإصلاحات الاقتصادية

التي من شأنها توفير فرص العمل والاستثمارات في رأس المال البشري والإدارة الكفؤة؛

(3) أن تحقيق أقصى قدر من الفوائد من تزايد أعداد الشباب على المستوى الوطني يتطلب مقارنة

واستجابة منسقة على المستوى القاري؛

6. يعتمد موضوع "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب" للدورتين العاديتين الـ 28 والـ 29 للمؤتمر المقرر عقدهما في يناير ويونيو/يوليو 2017؛

7. يطلب من المفوضية السعي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وشركاء آخرين من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر وكالات التنمية للأمم المتحدة:

(1) الإسراع بتنفيذ مبادرة قارية للعائد الديموغرافي لأفريقيا؛

(2) وضع خارطة طريق مع نواتج ومعالم رئيسية يتم تقديمها إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي وذلك لترشيد الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها في عام 2017 فما بعد.

**جيم: حول عرض استضافة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:**

8. يرحب ويدعم بالكامل عرض زامبيا استضافة المجلس الاقتصادي والثقافي؛

9. بحث زامبيا على العمل مع المفوضية في التعجيل بالعمليات المتعلقة بالآثار القانونية والهيكالية والمالية؛

10. يطلب من المفوضية القيام ببعثة تقييم مناسبة وتقديم تقرير مفصل إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي المقرر عقدها في يوليو 2016.

**دال - حول المؤتمر الوزاري الأفريقي 2015 حول الملكية الفكرية لأفريقيا الصاعدة:**

11. يعيد التأكيد على ما يلي:

(1) الأهمية التي تكتسبها الملكية الفكرية والحاجة إلى منظومة قارية معنية بالمسألة ويطلب من المفوضية ضمان عدم ازدواجية الهياكل الحالية المعنية بالملكية الفكرية في القارة؛

(2) الأداة القانونية المؤسسة للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية يجب أن تصدق عليها الدول الأعضاء وفقاً لتوصية اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية؛

12. يدعو المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى مواجهة تحديات استخدام الملكية الفكرية لتنمية أفريقيا وخاصة تعزيز مساعدتها الفنية، وفي هذا الصدد، يرحب بقرار المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال دورتها

الخامسة والخمسين المنعقدة في أكتوبر 2015، فتح مكتبين خارجيين في أفريقيا في سياق توطيد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويدعو المجموعة الأفريقية في جنيف إلى الإسراع بعملية تحديد اثنتين من الدول الأعضاء لهذين المكتبين؛

13. يطلب من المفوضية تحديد الآثار القانونية والمالية والهيكلية لإنشاء مجموعة عمل للخبراء لوضع برنامج لتنفيذ إعلان داكار حول الملكية الفكرية لأفريقيا، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

هاء- حول عقد مؤتمر عالمي آخر ضد التمييز العنصري:

14. يطلب من المفوضية بالتعاون مع جمهورية جامبيا الإسلامية على إجراء المشاورات اللازمة مع كافة أصحاب المصلحة حول طرق عقد هذا المؤتمر؛

15. يطلب من المفوضية والمجموعة الأفريقية في نيويورك ما يلي:

(1) التباحث حول الطرق العملية لعقد مثل هذا المؤتمر العالمي والقيام بعمل تعاوني في تقديم

المقترح الخاص حول العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب ذي الصلة" في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وتقديم معلومات عن نتائج جهودهم إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي؛

(2) متابعة تقديم قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الرق والاستعمار والاحتلال

والتعويضات بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لمناقشة هذه المسائل وكذلك الإجراءات والاستراتيجيات لمعالجة آثارها السلبية الدائمة على القارة؛



## مقرر

### بشأن الحكم والدستورية والانتخابات في أفريقيا،

#### الوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن الحكم والدستورية والانتخابات في أفريقيا والتوصيات الواردة فيه؛  
2. يشير إلى المقررات السابقة للمؤتمر التي اعتمدت الموقف الأفريقي الموحد حول الأجندة الإنمائية لما بعد 2015 وأجندة 2063 لأفريقيا، اللتين تُلزمان مع الدول الأعضاء على إحلال دول إنمائية ديمقراطية تركز على الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة والسلام المستدام والاستقرار السياسي في القارة؛

3. يدعو الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(1) التعجيل بالتوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية وإضفاء الطابع المحلي عليه وتنفيذه وذلك لترسيخ ثقافة الديمقراطية والدستورية والسلام في أرضها؛

(2) التعجيل بالتوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية المعتمد في 2014، وإضفاء الطابع المحلي عليه وتنفيذه؛

(3) مواصلة تفعيل مجلس الاتحاد الأفريقي الأعلى للسلطات المحلية، كأمر ذا أولوية؛

(4) ضمان وضع واعتماد الموقف الأفريقي الموحد من المؤئل 3 بالتعاون مع المفوضية. ستكون

لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة ولجانها الفرعية والهيئات الأخرى ذات الصلة من

قبيل المجلس الأعلى للسلطات المحلية ومكتب المؤئل 3 ، مؤسسات مهمة للعمل المستقبلي

في مجالات الإدارة المحلية والحضرية الفعالة، ويجب تفعيلها وتمكينها لتعمل كل منها ضمن

مجال اختصاصها؛

(5) بذل جهود مضمّنة لضمان إضفاء الصبغة المهنية على الأجهزة الأمنية وتجريدها من

السياسة وذلك بإقامة علاقات مدنية عسكرية بناءة. ويتطلب ذلك ضمان خضوع المؤسسة

للمساءلة من خلال لجنة الحقائق ذات الصلة للبرلمان؛

6) يعالج الاتجاه المتنامي لتكوين واستخدام أذرع الشباب/الميليشيات التابعة للأحزاب السياسية واتخاذ التدابير اللازمة لتثبيط مثل هذا الاتجاه لأنه يقوّض عملية ترسيخ الديمقراطية وبناء السلام وكذلك اتخاذ الخطوات العاجلة لتثبيط الأحزاب السياسية عن إنشاء مثل هذه المجموعات وحلها حيث توجد؛

7) وفقاً للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الحفاظ على عدم السماح بوجود مجموعات عسكرية أو طرق أخرى من التغييرات غير الدستورية للحكومات والحفاظ على إجراءات صارمة ضد مرتكبي هذه الأمور بما في ذلك تجميد الأصول وفرض الحظر على السفر، الخ...؛

8) ضمان إجراء التعديلات الدستورية وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (كخط أساس) والمشاركة النشطة لمواطنيها؛

9) إنشاء لجان وطنية دائمة ومحايدة ومستقلة للمراجعات الدستورية؛

10) مواصلة تقديم الدعم الفني لهيئات مراقبة الانتخابات وسائر أصحاب المصلحة وخاصة الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمؤسسات القضائية وهيئات تطبيق القانون والمجتمع المدني وذلك لتعزيز قدرتها المؤسسية لتقوية الإدارة الفعالة والمتسمة بالكفاءة للعمليات الانتخابية والديمقراطية؛

11) ضمان وفائها بالتزاماتها المالية وغيرها تجاه الاتحاد الأفريقي وخاصة المساهمة في صندوق الديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛

12) إشراك النساء والشباب في السياسات الوطنية والإقليمية إقراراً بضرورة مراعاة المنظور الجنساني وأهمية دور النساء والشباب في العمليات السياسية.

13) منح اهتمام خاص لتوقيت الانتخابات بالنسبة للدول الخارجية من النزاعات العنيفة الطويلة والتي هي في مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية والسلام؛

4. **يطلب من المفوضية** تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي.

-





مقرر

بشأن قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية

حول الأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا

إن المؤتمر:

1. يذكر بمقرره ASSEMBLY/AU/DEC.583(XXV)، بشأن تقرير مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا المعتمد في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، وخاصة الفقرة 22 المتعلقة بالقمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي حول الأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا في لومي، توجو والمعتمد خلال دورته العادية الخامسة والعشرين المقرر عقدها في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا في يوليو 2016؛
2. يحيط علما بتأجيل هذه القمة الاستثنائية المقرر عقدها في لومي، توجو، للقيام بتحضيرات كافية؛
3. يقرر عقد القمة المذكورة في 15 أكتوبر 2016 في لومي، توجو؛ على أن تكون مسبقة بدورة تحضيرية للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي؛
4. يطلب من المفوضية الإسراع بالتحضيرات بالتعاون مع الخبراء الحكوميين، في عملية بحث هذه المسألة، بما في ذلك الوثائق ذات الصلة، بغية اعتماد ميثاق أفريقي حول الأمن والسلامة البحرية والتنمية والتوقيع عليه خلال القمة المذكورة؛
5. يرحب في هذا الصدد، بعرض الحكومة التوجولية استضافة اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية؛
6. يطلب من المفوضية رفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي.

**مقرر**

**بشأن انتخاب خمسة عشر (15) عضواً في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي،**

**الوثيقة EX.CL/954 (XXVIII)**

**إن المؤتمر:**

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن انتخاب خمسة عشر (15) عضواً في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي؛

2. ينتخب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الخمسة (5) التالية أسماؤهم لولاية مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من أول أبريل 2016؛

- |                       |              |
|-----------------------|--------------|
| 1 . الكونغو (جمهورية) | إقليم الوسط  |
| 2 . كينيا             | إقليم الشرق  |
| 3 . مصر               | إقليم الشمال |
| 4 . زامبيا            | إقليم الجنوب |
| 5 . نيجيريا           | إقليم الغرب  |

3. ينتخب أيضاً أعضاء مجلس السلم والأمن العشرة (10) لولاية مدتها سنتان اعتباراً من أول أبريل 2016؛

- |                 |              |
|-----------------|--------------|
| 1. بروندي       | إقليم الوسط  |
| 2. تشاد         |              |
| 3. رواندا       | إقليم الشرق  |
| 4. أوغندا       |              |
| 5. الجزائر      | إقليم الشمال |
| 6. بوتسوانا     | إقليم الجنوب |
| 7. جنوب أفريقيا |              |
| 8. النيجر       | إقليم الغرب  |
| 9. سيراليون     |              |

10. توجو

مقرر

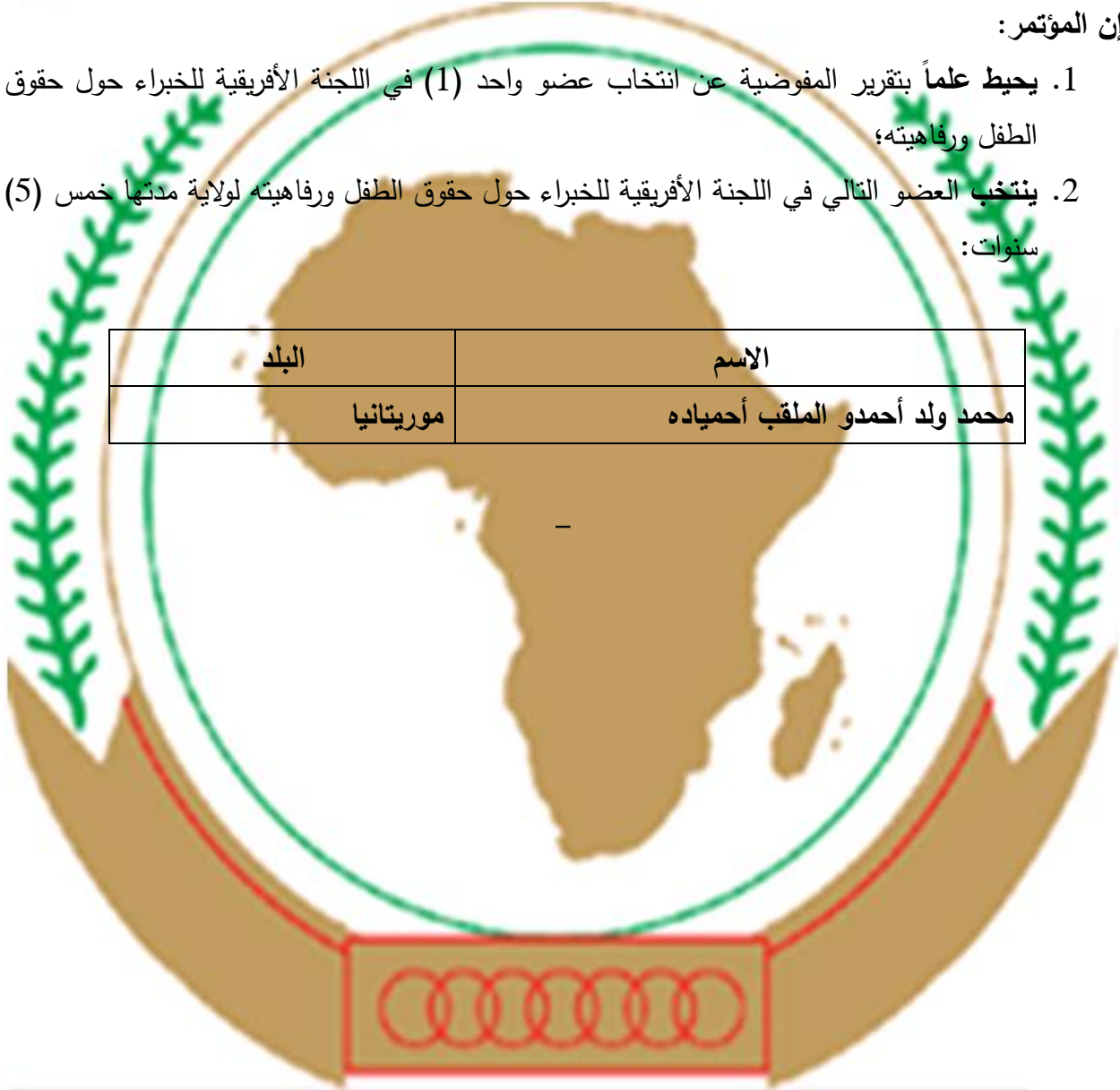
بشأن انتخاب عضو واحد (1) في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته،

الوثيقة EX.CL/955 (XXVIII)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن انتخاب عضو واحد (1) في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته؛
2. ينتخب العضو التالي في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته لولاية مدتها خمس (5) سنوات:

الاسم	البلد
محمد ولد أحمدو الملقب أحمياده	موريتانيا





مقرر

بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين

لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2016

إن المؤتمر:

1. يجدد تقديره لجمهورية رواندا لعرضها استضافة الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2016؛
2. يقرر أن يكون تاريخ انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر المقرر تنظيمها في كيجالي، رواندا، كما يلي:
  - (1) الدورة العادية الثانية والثلاثون للجنة الممثلين الدائمين: من 10 - 12 يوليو 2016؛
  - (2) الدورة العادية التاسعة والعشرون للمجلس التنفيذي: من 13 - 15 يوليو 2016؛
  - (3) الدورة العادية السابعة والعشرون للمؤتمر: يومي 17 و 18 يوليو 2016.
3. يطلب من المفوضية، بالتشاور الوثيق مع جمهورية رواندا، القيام بجميع الترتيبات اللازمة لعقد الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية بنجاح.



## مقرر

### بشأن ترشيد مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي وأساليب عمله

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بما يلي:

1) تقرير المفوضية عن الدراسة المقارنة حول أساليب عمل الاتحاد الأفريقي وترشيد مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، ويطلب من الدول الأعضاء والمفوضية تنفيذ توصياتها التي وافق عليها المؤتمر؛

2) نتائج خلوة المجلس التنفيذي المنعقدة في ميكيلي يومي 24 و 25 يناير 2016 حول تنفيذ أجندة 2063؛

2. يقرر ما يلي:

1-مراجعة واستعراض القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حتى يصبح أداة قانونية للتجديد بالفعالية وتسهيلها وتعميقها وبعملية التكامل في القارة؛

2-دعوة جميع الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على بروتوكول القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المتعلق بالبرلمان الأفريقي والبروتوكول بشأن التعديلات على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان وذلك لتعميق التكامل في القارة؛.

3- إخضاع البنود المقترحة من الدول الأعضاء لعملية تحليل مسبق لآثارها السياسية والقانونية والمالية والهيكلية تقوم بها المفوضية قبل تقديمها إلى أجهزة صنع السياسة وينبغي أن تكون ذات صلة بموضوع السنة فقط. ينبغي للمفوضية مواصلة ممارسة مسؤوليتها في إعداد جدول أعمال أجهزة صنع السياسة، أخذاً في الاعتبار أيضاً الآثار القانونية والهيكلية والمالية اللازمة؛

4- حل لجنة الصياغة الوزارية بشكلها الحالي نظراً إلى أن الاتحاد الأفريقي قد قام بتحسين عملياته لصنع القرار مع اقتراح المفوضية مشاريع المقررات التي تقوم لجنة الممثلين الدائمين ببحثها قبل تقديمها إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي؛

5- تسريع عمل اللجنة الفرعية بشأن القواعد والمعايير ووثائق التفويض التابعة للجنة الممثلين الدائمين ليشمل مقررات المؤتمر بشأن أساليب العمل وترشيد مؤتمرات القمة لإدماجها في قواعد الإجراءات الداخلية المنقحة؛

6- يطلب من المفوضية وضع خارطة طريق بشأن تنفيذ مقررات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك استخدام نهج بطاقة الأداء بشأن تنفيذ المقررات التي تقدم إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي؛

7- تمكين الأفراد، من خلال هذه الإصلاحات، من تقديم التماس مباشر إلى المحكمة الأفريقية بشأن تنفيذ المقررات الصادرة عن أجهزة صنع السياسة ما دام هؤلاء الأفراد إلى دول أعضاء وأطراف في البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على أن تكون هذه الدول قد قبلت اختصاص المحكمة لتلقي مثل هذه القضايا وفقاً للمادة 36 من البروتوكول.

3. **يطلب من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي.**



## مقرر

### بشأن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

#### الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا؛
2. يلاحظ مع القلق أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي لا تزال أفريقيا تبذلها دعما لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، إلا أن الصراعات العنيفة والإرهاب وعوامل عدم الاستقرار الأخرى، بما في ذلك تفشي الأمراض وتغير المناخ، لا تزال تشكل تهديدات خطيرة على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في قارتنا؛
3. يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية أكثر حزما لتحقيق حماية أفضل للمدنيين الأفريقيين في مواجهة العواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن جميع أنواع العنف، وفقا للأحكام ذات الصلة من البروتوكول بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
4. يرحب بالتطورات الجديدة المسجلة في كوت ديفوار بنجاح إجراء الانتخابات الرئاسية، في 25 أكتوبر 2015، ويشجع السلطات الإيفوارية على مواصلة جهودها لتعميق عملية المصالحة على نحو يعزز بشكل مستدام السلام في البلاد. ويرحب المؤتمر بنجاح تنظيم الانتخابات في غينيا، وكذلك الاستعداد الذي أعرب عنه الرئيس ألفا كوندي للعمل مع جميع العناصر السياسية الفاعلة، بروح من الوحدة الوطنية. ويرحب المؤتمر بإعلان نهاية وباء الإيبولا في غينيا، بعد ليبيريا وسيراليون، مما يشكل خطوة حاسمة في مكافحة هذه الآفة. ويشيد المؤتمر بجميع الذين ساهموا في هذا الانتصار المهم ضد تفشي الإيبولا، ولا سيما رئيسة المفوضية لمشاركتها الشخصية في هذه المعركة. ويناشد المؤتمر المجتمع الدولي لتعزيز دعمه للبلدان المتضررة في جهودها لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي؛
5. يهنئ الشعب والعناصر الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في بوركينا فاسو للاستكمال المثالي للمرحلة الانتقالية في بلدهم، على الرغم من التحديات العديدة طوال العملية. ويرحب المؤتمر بالسلطات الجديدة ولا سيما الرئيس الجديد لبوركينا فاسو، روش مارك كريستيان كابوري. ويشيد المؤتمر بالرئيس الانتقالي، ميشيل كافاندو، ورئيس الوزراء، ياكوبا إسحاق زيدا للتضحيات الكثيرة والصمود الذي أبدياه. ويناشد المؤتمر بقوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتقديم الدعم الفوري الكافي لصالح بوركينا فاسو واستقرارها على المدى الطويل، والمساهمة في توطيد الديمقراطية وسيادة القانون. ويطلب المؤتمر من

المفوضية، بالتشاور مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، النظر في إطار الفريق الدولي لدعم ومواكبة الانتقال في بوركينا فاسو، في طرق دعم قوي في المجتمع الدولي في بوركينا فاسو للاتفاق على الآلية الأنسب لهذا الغرض؛

6. يرحب بالتطورات الإيجابية في الوضع السياسي في مدغشقر، ويحث العناصر السياسية الملغاشية على المثابرة من أجل تعزيز المكاسب والجهود المبذولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي في مجال الحكم. ويناشد المؤتمر المجتمع الدولي المشاركة الفعالة في المائدة المستديرة المقرر عقدها في يوليو 2016 ومواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة مدغشقر لتعزيز الاستقرار السياسي وإنعاش التنمية في البلاد. ويحث المؤتمر جميع العناصر الفاعلة في جزر القمر على حسن سير الانتخابات المقرر إجراؤها في 2016، من أجل تعزيز المكاسب الهامة التي حققها اتحاد جزر القمر على طريق المصالحة والاستقرار، ويؤكد التزام الاتحاد الأفريقي، على أساس أدواتها ذات الصلة، وخاصة الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وعلى المساهمة النشطة في إنجاح العملية الانتخابية. ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي للمساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض، وللتنمية طويلة الأجل لجزر القمر؛

7. يرحب بالتقدم المحرز في الصومال نحو تحقيق رؤية 2016، ويشدد على ضرورة إبداء جميع أصحاب المصلحة الأساسيين الصوماليين الإرادة السياسية اللازمة ووحدة الهدف، من أجل تعزيز التقدم المحرز واختتام العملية الجارية بنجاح والتي ستبلغ ذروتها بإجراء الانتخابات. ويشيد المؤتمر بجميع الأفراد العسكريين والمدنيين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك البلدان المساهمة بالقوات/الشرطة لمواصلة التزامهم والتضحيات التي بذلت حتى الآن، ويطلب تعبئة الدعم الكافي للبعثة لتمكينها من أداء ولايتها كاملة. ويؤكد المؤتمر مجدداً على ضرورة تعزيز القيادة والسيطرة للأميسوم، وذلك تمشياً مع الأحكام ذات الصلة لمفهوم العمليات المنقح والمنسق، باعتباره عاملاً حاسماً في ضمان فعالية البعثة. ويعرب المؤتمر عن امتنانه للمجتمع الدولي ويحث أعضاؤه على مواصلة تقديم الدعم اللازم لحكومة الصومال الفدرالية ومؤسساتها ويجدد المؤتمر قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني السائد، ويدعو إلى زيادة الاستجابة الإنسانية؛

8. يكرر الإعراب عن قلقه إزاء استمرار الجمود في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا، ويحث المفوضية على اتخاذ المبادرات اللازمة لمساعدة الطرفين على التغلب على التحديات الماثلة. ويدعو المؤتمر إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تسهيل تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا، وذلك تمشياً مع الأحكام ذات الصلة لمقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.583(XXV)؛

9. **يؤكد من جديد دعمه** لجهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي حول السودان وجنوب السودان والذي يهدف إلى تيسير حوار وطني شامل، وكذلك تحقيق وقف القتال في دارفور وولاياتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. **ويلاحظ المؤتمر** بارتياح الاستعداد الذي أبدته الأطراف للتغلب على خلافاتها ويحثها على مواصلة التعاون التام مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وإبداء الإرادة السياسية اللازمة. **ويدعو المؤتمر** إلى بذل جهود متجددة نحو التصدي للتحديات الماثلة في إقليم دارفور، **ويكرر دعمه** للعملية المختلطة للأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد) في الاضطلاع بولايتها؛

10. **يشيد** برئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) وغيره من زعماء المنطقة، وكذلك فريق المبعوثين الخاصين للهيئة الحكومية المشتركة، لما بذلوه من جهود متواصلة في تسهيل توقيع اتفاقية بشأن تسوية الصراع في جنوب السودان. **ويشيد** المؤتمر بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، وأعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان والشركاء الدوليين والذين هم أعضاء في آلية الإيجاد-بلاس، لمساهماتهم في وضع الصيغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها. **ويشيد** المؤتمر كذلك برئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة لجهوده في دعم أصحاب المصلحة في جنوب السودان نحو التنفيذ الكامل للاتفاقية. **ويؤكد** المؤتمر مجددا دعم الاتحاد الأفريقي الكامل للاتفاقية، ورئيس لجنة الرصد والتقييم المشترك **ويدعو** جميع أطراف جنوب السودان إلى الالتزام بدقة بأحكامها. **ويهنئ** المؤتمر أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان للالتزام الذي أبدوه في أداء ولايتهم، **ويعرب عن تأييده الكامل** لتنفيذ بيان مجلس السلم والأمن PSC/AHG/COMM.1(DXXVII) الصادر عن اجتماعه المنعقد في 26 سبتمبر 2015. **ويناشد** المؤتمر تعزيز الدعم الإنساني لتخفيف معاناة السكان المتضررين؛

11. **يرحب** بالمقاربة الإيجابية بين السودان وجنوب السودان **ويشجع** البلدين على تجديد جهودهما من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية التعاون وخاصة فيما يتعلق بالمسائل العريضة والأمنية والاستفادة التامة من دور التسهيل الذي يقوم به فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى للتنفيذ **ويشدد** المؤتمر على ضرورة وفاء الطرفين بالتزاماتها باتفاقية يونيو 2011 حول أبيي وكذلك منح زخم جديد للجهود الرامية إلى معالجة الوضع النهائي في المنطقة **ويكرر المؤتمر** ندائه إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم للنهج المشترك وذلك من أجل مساعدة السودان وجنوب السودان على تحقيق رؤيتهما المشتركة لدولتين قابلتين للعيش جنبا إلى جنب في سلام، تعملان معا بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك.



ويشجع المؤتمر كذلك فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده المثالية دعماً للبلدين من أجل تحقيق رؤيتهما المشتركة لمنطقة يسودها السلام والأمن؛

12. يؤكد مجدداً دعمه للجهود الجارية من أجل تعزيز نهج إقليمي شامل في مواجهة تحديات السلم والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة القرن الأفريقي وذلك دعماً لجهود الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، ويشجع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي على التعجيل بجهوده في هذا الصدد؛

13. يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء المأزق السياسي المستمر في بوروندي ومستوى انعدام الأمن والعنف مما أدي إلى أزمة إنسانية واقتصادية بما في ذلك النزوح الداخلي للأفراد وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ويؤكد على أن هناك مشكلة عميقة الجذور في بوروندي وأن حكومة بوروندي يجب ألا تنكر هذا الواقع لأن ذلك ليس في صالح هذا البلد ولا المنطقة. يشدد أيضاً على أن هناك حاجة إلى حوار بوروندي شامل ويحث جميع أصحاب المصلحة البورونديين إلى الاستجابة غير المشروطة وبدون تأخير لنداء الوسيط إلى مواصلة الحوار في أروشا، تنزانيا. ويحيط علماً بالطلب الذي قدمته حكومة بوروندي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي حول تحديات الأمن التي تواجه بوروندي في حدودها وكذلك القلق من الانتشار غير المشروع للأسلحة وتهريبها والمليشيات والجماعات المسلحة في البلد التي يتم تجريدها عن أسلحتها وتحريمها كجزء من الجهود الرامية إلى استعادة الأمن لهذا البلد. ويقرر إرسال وفد رفيع المستوى عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى بوروندي للتشاور مع الحكومة بالإضافة إلى الأطراف البوروندية الأخرى حول الحوار الشامل ومساهمة الاتحاد الأفريقي في تحقيق استقرار الوضع وإنهاء الأزمة البوروندية.

14. يؤكد من جديد أهمية التنفيذ الفعال للاتفاق الإطارى للسلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ويرحب بالتقدم المحرز، بما في ذلك تنشيط هيكل الحكم، ويرحب المؤتمر أيضاً بموافقة الاجتماع السادس لآلية الرصد الإقليمية على التوصيات التي قدمتها خلوة نيروبي في هذا الشأن. ويكرر المؤتمر ضرورة التعجيل بتحييد القوى السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعة الإرهابية التي تعرف بقوات الديمقراطية المتحالفة وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث المؤتمر جميع الأطراف المعنية على الإسراع بتنفيذ إعلان نيروبي، ولا سيما في ضوء التأخير في مسألة منح العفو للمقاتلين السابقين لحركة م23

وإعادتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأخذ في الاعتبار قد تم العفو عنه. ويؤكد المؤتمر دعمه للمؤتمر حول استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، لمقرر عقده في كينشاسا في فبراير 2016 باعتباره عنصرا أساسيا لتعزيز السلم والأمن الدائمين في تلك المنطقة؛

15. يرحب بنجاح الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2015 في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحث المؤتمر الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة العمل بحزم لاستكمال العملية الانتقالية بحلول 31 مارس 2016، على النحو المتفق عليه في قمة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المنعقدة في 25 نوفمبر 2015 في ليرفيل. ويعرب المؤتمر عن امتنانه لبلدان المنطقة والشركاء الدوليين على التزامهم ومساعدتهم المتعددة الأوجه لجمهورية أفريقيا الوسطى ويدعو إلى حشد الموارد اللازمة لتمكين الحكومة الجديدة المنبثقة عن الانتخابات من مواجهة تحديات الوضع الإنساني وسير العمل في الدولة وخاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية. ويشيد المؤتمر بالممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس البعثة الدولية لدعم أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقيا على المبادرات والأنشطة التي قام بها لدعم جهود السلطات الانتقالية للعودة إلى النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

16. يرحب أيضا بالتقدم المحرز حتى الآن في مكافحة جيش الرب للمقاومة بفضل الجهود المبذولة في إطار مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة ويلاحظ أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسكان المدنيين. ويشيد المؤتمر بالبلدان المساهمة بقوات في فريق العمل الإقليمي على جهودها ويحثها على مواصلة جهودها والوفاء بتعهداتها بتعزيز القوات التي يتم نشرها. ويرحب المؤتمر بالمشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الدوليين لتعزيز التنسيق في عمليات مكافحة جيش الرب للمقاومة، ويدعو جميع الشركاء إلى مواصلة وتعزيز دعمهم للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي للقضاء على التهديدات التي تمثلها هذه المجموعة؛

17. يرحب أيضا بالتقدم المحرز في تفعيل فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات وكذلك في جهود مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية. ويشجع المؤتمر بلدان المنطقة على المثابرة في جهودها

وتعزيز تعاونها في إطار فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات. ويشيد المؤتمر بالمفوضية على الخطوات المتخذة لدعم تفعيل فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، بما في ذلك المؤتمر القادم للمانحين المقرر عقده في 1 فبراير 2016. ويعرب المؤتمر عن امتنانه للدول الأفريقية والشركاء الدوليين على الدعم المقدم لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ويدعو إلى تكثيف التعبئة الدولية لإضعاف وإحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام الإرهابية ومساعدة السكان المتضررين من هذه الهجمات التي تستضيف اللاجئين الفارين من الفظائع التي ترتكبها هذه الجماعات الإرهابية. ويؤكد المؤتمر مرة أخرى على ضرورة استكمال العمليات العسكرية والأمنية ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية على أساس جهود وطنية وإقليمية مستدامة وذلك لتحسين سبل العيش وتعزيز التعليم وتوفير فرص العمل فضلا عن ضمان حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات؛

18. يحث الرئيس لدولة غينيا بيساو والطبقة السياسية على إيجاد حل نهائي للأزمة المؤسسية من أجل تمكين البلد من الشروع في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتوطيد السلام عن طريق تنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة الوطنية وخاصة إصلاحات قطاع الدفاع والأمن. ويؤكد المؤتمر على أهمية احترام الدستور ويعرب عن تأييده لمراجعتة لأن من شأن تلك العملية توضيح المواد موضع التفسيرات المتباينة. ويؤيد المؤتمر إعداد ميثاق للاستقرار وعملية تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية؛

19. يرحب بالدينامية المنبثقة عن التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي والشروع في تنفيذه، ويشدد على الحاجة إلى التوصل إلى سلام مستدام في إقليم الساحل ككل. ويشجع المؤتمر أطراف مالي على مواصلة جهودها بشكل صارم وبكل حسن نية من أجل تنفيذ الاتفاق في إطار لجنة متابعة الاتفاق رحبت بالنقد المحرز أثناء اجتماعها الرفيع المستوى المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17 و18 يناير 2016. ويحث المؤتمر المجتمع الدولي على مواصلة تكثيف دعمه للجهود الجارية، لا سيما الدعم المالي. ويؤكد المؤتمر من جديد إدانته الشديدة للهجمات الإرهابية ضد مالي، ويعرب عن تقديره لبعثة التقييم المقرر القيام بها من أجل مشروع إنشاء قوة تدخل في شمال مالي، حسبما قرره اجتماع وزراء الدفاع للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط المنعقد في باماكو، مالي من 2 إلى 4 سبتمبر 2015. ويؤكد المؤتمر من جديد دعمه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد



لاستقرار مالي ولبلدان المساهمة بقوات. ويشدد على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية في مواجهة التهديدات العالمية التي تشكلها ظاهرة الإرهاب والتعجيل بتنفيذ مبادرات التنسيق في سياق عملية نواكشوط ومجموعة الخمسة للساحل وخاصة عملية إنشاء قوة تدخل سريع لتعزيز مكافحة الإرهاب في شمال مالي والساحل عموماً. ويطلب من المفوضية تقديم الدعم الكامل لمجموعة الخمسة للساحل في إطار تحقيق هدفها. ويوجه المؤتمر نداءً ملحاً إلى الشركاء الدوليين لتعزيز دعمهم لبلدان الساحل التي لا تزال تواجه تهديدات خطيرة للسلم والأمن والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تدهور البيئة. وفي هذا الصدد، يطلب المؤتمر من المفوضية إجراء المشاورات الضرورية من أجل عقد المؤتمر الدولي حول السلم والتنمية في الساحل، الذي سيعقد تحت الرعاية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

20. يؤكد دعوة الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل مبكر للنزاع الذي دام أربعة عقود طويلة في الصحراء الغربية، مع الاحترام الكامل للشرعية الدولية. ويناشد المؤتمر مجلس الأمن الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة في هذا الصدد، وذلك بهدف تحقيق حل دائم وعادل وسياسي يقبله الطرفان مما يوفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ويؤكد المؤتمر دعوته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحديد موعد لإجراء استفتاء لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وكذلك لحماية سلامة الصحراء الغربية بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي من أي عمل قد تسعى لتقويضه، بما في ذلك مواردها الطبيعية. وكذلك معالجة وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والمخيمات، ويشجب المؤتمر التأخير في زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للأراضي ويدعو إلى قيام بان كي مون بزيارة مبكرة للمنطقة للتعجيل بإيجاد حل سلمي للنزاع، ويؤكد المؤتمر الإعلان الصادر عن دورته العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا يومي 30 و31 يناير 2015 والمتعلق بعقد منتدى كرانس مونتانا، وهي منظمة مقرها سويسرا، لاجتماع في مدينة الداخلة المحتلة في غرب الصحراء. وحتى تعقد هذه الهيئة حدثًا مماثلاً في الإقليم، في عام 2016، ويدعو المؤتمر كرانس مونتانا إلى أن تكف عن هذا النشاط، ويناشد جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية وغيرها من العناصر الفاعلة ذات الصلة لمقاطعة أي حدث مماثل؛

21. يرحب بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي، ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم ما يلزم من المساعدة الفنية والأمنية والمساعدة في مكافحة الإرهاب لحكومة الوفاق الوطني الجديدة، ويدعو المؤتمر أيضاً جميع

<sup>1</sup> تحفظات من طرف كل من جزر القمر، كوديفوار والسنغال

أصحاب المصلحة الليبية الذين لم يصدقوا على الاتفاق، أن يفعلوا ذلك على جناح السرعة. ويقرر إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات كما تم الاتفاق على ذلك في بيان اجتماع مجلس السلم والأمن المنعقد في 23 سبتمبر 2014 لتمكين الاتحاد الأفريقي من تقديم مزيد من الدعم الفعال لجهود السلم والمصالحة في ليبيا وتعزيز نتائج مبادرات البلدان المجاورة الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية وتحقيق المصالحة الوطنية. وتتكون اللجنة كما يلي ويضم الممثل السامي لرئيسة المفوضية إلى ليبيا: رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، رئيس جمهورية الجابون، رئيس جمهورية النيجر، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية. ويطلب من المفوضية كل الدعم اللازم للجنة الرفيعة المستوى لتمكينها من أداء مهامها ورفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال مجلس السلم والأمن؛

22. يرحب أيضا بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى عن عمليات السلام والتقارير اللاحق للأمين العام للأمم المتحدة ويعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 547 المنعقد في نيويورك. ويرحب المؤتمر أيضا بالمشاورات التي أجرتها المفوضية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ويؤكد ضرورة استكمال إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإقامة شراكة معززة في مجال السلم والأمن. ويؤكد المؤتمر التزام الاتحاد الأفريقي بتنفيذ المقرر الصادر عن الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تساهم بنسبة 25% من تكاليف جهود الاتحاد الأفريقي في السلم والأمن، بما في ذلك عمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، يطلب المؤتمر من رئيسة المفوضية أن تكتب رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإبراز المعالم لأنواع الدعم التي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى طلبها من الأمم المتحدة، بما في ذلك أنواع عمليات خطط الاتحاد الأفريقي للحصول على تمويلها من الأمم المتحدة، فضلا عن القضايا الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التفاعل على المستويات الاستراتيجية والعملية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بناء على كل من بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 26 سبتمبر 2015، والمشاورات التي جرت مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويرحب المؤتمر بتعيين دونالد كاييروكا من قبل رئيسة المفوضية كممثل سام لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي وينتطلع إلى تفاعله مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين ويجدد دعوته إلى جميع الدول الأعضاء لدعم هذه المبادرة داخل أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ويحث شركاء الاتحاد الأفريقي على أن يحدوا حذوها كجزء من الجهود الشاملة لتعزيز الأمن الجماعي؛

23. **يشيد** بالجهود المبذولة من المفوضية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين لتعزيز عملية تنفيذ الأنظمة الإقليمية والدولية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل. **ويؤكد المؤتمر** للدول الأعضاء الحاجة إلى تجديد الجهود وتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان تحقيق العمل المستدام. **ويشجع المؤتمر** مجلس السلم والأمن على أن يولى اهتماما خاصا للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة في سياق أوسع لمنع النزاعات وإدارتها، **ويؤكد** ضرورة اتباع نهج موجهة نحو التنمية لتنفيذ أنظمة أسلحة الدمار الشامل الإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال عقد جلسات مفتوحة لمجلس السلم والأمن لتوليد الزخم المطلوب وبدء حوار لتحقيق هذه الغاية؛

24. **يذكر** بالمادة 7(3) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، الذي يؤكد أن "الدول الأعضاء توافق على قبول وتنفيذ مقررات مجلس السلم والأمن وفقا للقانون التأسيسي". في هذا الصدد، فإن المؤتمر **يؤكد مجددا** أن الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن عليهم مسؤولية خاصة لضمان إبراز مقررات مجلس السلم والأمن بشكل واضح في عملية صنع المقررات في مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن قضايا السلم والأمن التي تهم أفريقيا. وفي ضوء ما تم ذكره، **يطلب المؤتمر** من الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة (3أ) السعي مع المفوضية، بما في ذلك البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير من خلال مجلس السلم والأمن إلى المؤتمر، في جهودها داخل مجلس الأمن ومن أجل تعزيز المواقف الأفريقية كما صاغها مجلس السلم والأمن. **ويطلب المؤتمر أيضا** من مجلس السلم والأمن توفير التوجيه في الوقت المناسب للدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة لتسهيل الاتساق في تعزيز المواقف الأفريقية حول القضايا التي تهم القارة والدفاع عنها. وفي هذا الصدد، **يوافق المؤتمر** على نتائج الطبعة الثالثة من الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا المنعقدة في وهران (الجزائر) من 20 إلى 22 ديسمبر 2015، **ويهنئ** الحكومة الجزائرية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على جهودها المستمرة لتسهيل انعقاد المنتدى السنوي في وهران، كإطار يهدف إلى المساهمة في تحقيق هدف تعزيز مقررات ومواقف الاتحاد الأفريقي والدفاع عنها في إطار عملية صنع القرار للأمم المتحدة.



مقرر

بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بالتقرير السابع عشر للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات حول إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
2. يذكر بالمقررات ASSEMBLY/AU/DEC.564(XXIV) و ASSEMBLY/AU/DEC.573(XXIII) و ASSEMBLY/AU/DEC.1(IV) و EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.430(XIX) و ASSEMBLY/AU/DEC.485(XXI.) و ASSEMBLY/AU/DEC.574(XXV)
3. يحيط علما أيضا بالقمة التشاورية للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات، المنعقدة في ويندهوك، جمهورية ناميبيا، في 15 يناير 2016 والمشاورات الإعلامية رفيعة المستوى الجارية حاليا مع مجموعات مهمة أخرى؛
4. يحيط علما كذلك بالتقدم المحرز على مستوى المفاوضات الحكومية المشتركة وعمليات توعية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل كسب التأييد للموقف الأفريقي الموحد كما ورد في توافق إيزولويني وإعلان سرت 2005؛
5. يرحب بالتأييد الذي يستمر للموقف الأفريقي الموحد في اكتسابه حول إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
6. يرحب أيضا بالمقرر رقم 65/560 للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بالإجماع للاستمرار فورا في المفاوضات الحكومية المشتركة في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة السبعين استنادا إلى المكاسب التي تحققت وكذلك الاجتماعات غير الرسمية المنعقدة خلال الدورة التاسعة والستين؛
7. يؤكد مجددا ما يلي:
  - 1) الموقف الأفريقي الموحد كما هو وارد في توافق إيزولويني وإعلان سرت 2005 سوف يستمر باعتباره الخيار العملي الوحيد الذي يعكس حق أفريقيا المشروع وتطلعها، بين أمور أخرى، إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي عانت منه القارة؛
  - 2) التزامه الجماعي والصريح بالموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق إيزولويني العام وإعلان سرت 2005 والمكون من طلب مقعدين غير دائمين إضافيين ومقعدين من فئة المقاعد الدائمة مع نفس الحقوق والمزايا والواجبات الممنوحة للأعضاء الدائمين الحاليين بما في ذلك حق النقض (الفيتو).

8. **يحتفظ** بالحق في تحديد معايير اختيار الدولتين العضويتين لتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن كعضوين دائمين؛
9. **يتعهد** بالدفاع عن الموقف الأفريقي الموحد والتماس التأييد له وتعزيزه خلال المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
10. **يحث** جميع الدول الأعضاء على ما يلي:
- 1) مواصلة التحدث بصوت واحد حول كافة جوانب " مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمسائل الأخرى ذات الصلة؛
- 2) الحاجة إلى عدم الانضمام إلى مجموعات تفاوضية أخرى أو ذات اهتمامات خاصة، حيث أن ذلك لا يتماشى مع روح الموقف الأفريقي الموحد؛
- 3) الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، على إدماج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياساتها الخارجية في ارتباطاتها مع الشركاء غير الأفريقيين، وخاصة الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي بدون تأخير الذي لا تزال القارة الأفريقية تعاني منه؛
11. **يقرر** ما يلي:
- 1) إدراج مخصصات في ميزانية المفوضية لغرض تمويل أنشطة لجنة العشرة، **ويطلب من المفوضية**، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، تقديم مقترحات مناسبة في هذا الصدد إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي اعتباراً من ميزانية 2017؛
- 2) إدراج الاجتماع المغلق حول إصلاحات الأمم المتحدة في أجندة الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي؛
12. **يؤكد** مجدداً أن تظل لجنة العشرة مكلفة بالتنفيذ المنوط بها حتى تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

مقرر

بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بالتقرير النهائي لفخامة السيدة إيلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا ورئيسة اللجنة الرفيعة المستوى بشأن أجندة التنمية ما بعد عام 2015؛
2. يشير إلى المقرر (ASSEMBLY/AU/DEC.475 (XXI)) لمؤتمر مايو 2013؛ الذي طالب بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات لتوعية وتنسيق أنشطة القادة الأفريقيين وأعضاء الفريق الرفيع المستوى وبناء تحالفات إقليمية وعابرة للقارات بشأن الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية ما بعد 2015؛
3. يشيد بالدور القيادي لفخامة/إيلين جونسون سيرليف والأعضاء الآخرين للجنة الرفيعة المستوى وكذلك الفريق الإرشادي المعني وأعضائه لمستوى الحماس والتجاوب والالتزام بعملية التنمية في مرحلة ما بعد 2015؛
4. يثني أيضاً على الدور التنسيقي للمفوضية، والدعم الفني من البنك الإفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجموع عملية أجندة التنمية في مرحلة ما بعد 2015؛
5. يرحب باعتماد خطة التنمية الجديدة، بعنوان: تحويل عالماً: أجندة 2030 للتنمية المستدامة وذلك بأجندة عمل أبابا، والتي تستأثر بشكل ملحوظ على المجالات ذات الأولوية لأفريقيا وتتوافق مع أجندة 2063؛
6. يرحب أيضاً بتوافق أهداف التنمية المستدامة مع الخطة التنفيذية للسنوات العشر الأولى لأجندة أفريقيا 2063 وأوجه التآزر التي ستنشأ من تنفيذها؛
7. يشيد بالإحصائيين الأفريقيين لمشاركتهم الفعالة في مؤشرات القياس الكمي والتكلفة لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة لتمكين المراقبة ذات المصادقية وعملية التقييم؛
8. يجيز الصياغة الحالية لإطار المساءلة للمفوضية بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الإفريقي للتنمية، بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهو الإطار الذي يخص كلاً من أجندة 2063 لأفريقيا وأجندة التنمية المستدامة بصورة متزامنة؛



9. يجيز أيضاً ببناء القدرة والدعم المطلوب للدول الأعضاء خلال عملية إضفاء الطابع المحلي على أجندة 2063 والتي تتضمن الأجندة العالمية 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

-



مقرر

بشأن موضوع 2017 "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"

إن المؤتمر:

1. يرحب باقتراح جمهورية ملاوي إعلان 2017 عاماً "لتسخير المكاسب الديموغرافية للاستثمار في الشباب"؛
2. يطلب من المفوضية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإطلاق موضوع السنة في يناير 2017.



## مقرر

### بشأن جدول تقدير الأنصبة وتنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. يجيز تقرير المجلس التنفيذي بشأن جدول تقدير الأنصبة وتنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي والتوصيات الواردة فيه؛
2. يطلب من المجلس التنفيذي من خلال لجنتي المساهمات و جدول تقدير الأنصبة، مواصلة وضع طرق تنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2016؛
3. يرحب بما يلي:
  - (1) مبادرة أنجولا أن يتم تقدير مساهماتها بنسبة 8% بدلاً؛
  - (2) قرار جمهورية كوت ديفوار رفع مساهماتها بنسبة 3%؛
  - (3) قرار جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية رفع مساهماتها إلى نسبة 4%؛
  - (4) قرار جمهورية كينيا رفع مساهماتها المقدرة إلى 4%.
  - (5) قرار جمهورية تشاد رفع مساهماتها المقدرة إلى 1.6 مليون دولار أمريكي
4. يقرر ما يلي:

- (1) أن تقدر مساهمات الدول الأعضاء الأخرى وفقاً لمقرر المؤتمر (ASEMBLY/AU/DEC578(XXV) الصادر عن الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في جوهانسبيرج في يونيو 2015؛

- (2) يشكل الجدول المرفق حول جدول تقدير الأنصبة المنقح جزءاً من المقرر؛



5. يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تطوعت بتقاسم فجوة 4% لجدول تقدير الأنصبة

بروح التضامن الأفريقي، ويشجع الدول الأعضاء على دفع مساهماتها في ميزانية

الاتحاد في الوقت المحدد؛

6. يطلب من المفوضية ما يلي:

1) تنظيم حلوة لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية ووزراء المالية لبحث تمويل

الاتحاد وذلك قبل قمة يوليو 2016 المقرر عقدها في إنجمينا، (تشاد)؛

7. يطلب من المفوضية أيضاً رفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة

للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال المجلس التنفيذي.

جدول تقدير الأنصبة			
المساهمة المقدرة لـ 2016	2016 - 2018		الدول الأعضاء
	جدول تقدير الأنصبة كما أقره رؤساء الدول في 31-01-2016 (2018-2016)	جدول تقدير الأنصبة %	
20,391,922.68	12.000	12.000	نيجيريا
20,391,922.68	12.000	12.000	جنوب أفريقيا
20,391,922.68	12.000	12.000	مصر
20,391,922.68	12.000	12.000	الجزائر
<b>81,567,690.72</b>	<b>48.000</b>	<b>48.0000</b>	<b>إجمالي الفئة الأولى</b>
13,594,615.12	8.000	8.0000	أنجولا
6,967,240.25	4.100	2.8186	كينيا
6,797,307.56	4.000	2.3706	إثيوبيا
5,645,163.93	3.322	3.4036	السودان

5,539,805.66	3.260	3.3416	ليبيا
5,097,980.67	3.000	1.6776	كوت ديفوار
4,044,398.00	2.380	2.4616	غانا
3,974,725.60	2.339	2.4206	تونس
2,814,085.33	1.656	1.7376	جمهورية تنزانيا المتحدة
2,528,598.41	1.488	1.5696	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2,475,919.28	1.457	1.5386	الكاميرون
2,268,601.40	1.335	1.4166	زامبيا
1,938,931.98	1.141	1.2226	أوغندا
<b>63,687,373.18</b>	<b>37.478</b>	<b>33.9796</b>	<b>إجمالي الفئة الثانية</b>
1,860,762.94	1.095	1.1766	الجابون
1,600,000.00	0.942	0.8446	تشاد
1,507,302.95	0.887	0.9686	غينيا الاستوائية
1,480,113.72	0.871	0.9526	موزمبيق
1,430,833.24	0.842	0.9236	بوتسوانا
1,429,133.91	0.841	0.9226	السنغال
1,356,062.86	0.798	0.8796	جنوب السودان
1,301,684.40	0.766	0.8476	الكونغو
1,276,194.49	0.751	0.8326	زيمبابوي
1,184,430.84	0.697	0.7786	ناميبيا
1,164,038.92	0.685	0.7666	بوركينافاسو
	0.679	0.7606	موريشيوس

1,153,842.96			
1,051,883.34	0.619	0.7006	مالي
1,028,092.77	0.605	0.6866	مدغشقر
803,781.62	0.473	0.5546	بنين
734,109.22	0.432	0.5136	رواندا
717,115.95	0.422	0.5036	النيجر
601,561.72	0.354	0.4356	غينيا
474,112.20	0.279	0.3606	سيراليون
419,733.74	0.247	0.3286	توجو
404,439.80	0.238	0.3196	موريتانيا
368,753.94	0.217	0.2986	ملاوي
367,054.61	0.216	0.2976	سوازيلاند
333,068.07	0.196	0.2776	إرتريا
263,395.67	0.155	0.2366	بورندي
219,213.17	0.129	0.2106	ليسوتو
188,625.28	0.111	0.1926	ليبيريا
180,128.65	0.106	0.1876	الرأس الأخضر
147,841.44	0.087	0.1686	جمهورية أفريقيا الوسطى
141,044.13	0.083	0.1646	جيبوتي
134,246.82	0.079	0.1606	سيشيل
129,148.84	0.076	0.1576	الصومال
93,462.98	0.055	0.1366	غينيا بيساو
81,567.69	0.048	0.1296	جمهورية جامبيا الإسلامية
74,770.38	0.044	0.1256	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
62,875.09	0.037	0.1186	جزر القمر
28,888.56	0.017	0.0986	ساوتومي وبرنسيب
<b>25,793,316.93</b>	<b>15.179</b>	<b>18.0204</b>	<b>إجمالي الفئة الثالثة</b>
<b>171,048,380.84</b>	<b>100.657</b>	<b>100.000</b>	<b>إجمالي الميزانية المقررة</b>



مقرربشأن التزامات أفريقيا في إطار المفاوضات العالمية بشأن المناخ،الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXVI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية على العمل المنجز بشأن تغير المناخ في أفريقيا والتزامات أفريقيا في إطار المفاوضات العالمية حول المناخ، ويجيز التوصيات الواردة فيه؛
2. **يهنئ** فرنسا على الاستضافة الناجحة للمؤتمر الحادي والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتسهيل اعتماد اتفاق باريس الذي يعتبر ملزماً لجميع الأطراف؛
3. **يرحب** باعتماد اتفاق باريس من قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين ويحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في حفل التوقيع الرفيع المستوى للاتفاق الذي سيقمه الأمين العام للأمم المتحدة في 22 أبريل 2016 في نيويورك؛
4. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاقية باريس، ويقر بقرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عقد الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في القارة الأفريقية، في مراكش، المملكة المغربية، في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016؛
5. **يعرب عن تقديره** للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وكذلك للمفوضية ومجموعة المفاوضين الأفريقية بالتعاون مع المفوضية على تمثيل مصالح أفريقيا في المفاوضات بشأن تغير المناخ والطريقة البناءة لدفع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويحث المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومفوضية ومجموعة المفاوضين الأفريقية على الحفاظ على وحدة المجموعة ومواصلة تمثيل المصالح الأفريقية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ **ويدعو** مجموعة المفاوضين الأفريقية إلى مواصلة تقديم الدعم والمشورة الفنية اللازمة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وإلى لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ عن طريق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وذلك بالتعاون مع المفوضية؛
6. **يشيد** بمفوضية والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على إنشاء وتفعيل الجناح الأفريقي في مؤتمر الأطراف الـ21 **ويعرب عن تقديره** للمساحة التي وفرها الجناح للدول والمؤسسات الأفريقية لعرض استجابة أفريقيا لتغير المناخ، **ويقر**

بالدعم المقدم من فرنسا والشركاء: المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، بنين، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، منظمة إغاثة الساحل، النرويج، البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم مواصلة إقامة جناح أفريقي في مؤتمرات الأطراف في المستقبل؛

7. **يطلب** من المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن يقوم، بالتعاون مع مجموعة المفاوضين الأفريقية والمفوضية، بإعداد اقتراح بشأن تعزيز الهيكل الثلاثي وهو استراتيجية تهدف إلى تحديد الطرق لضمان استفادة أفريقيا من فوائد اتفاقية باريس وتقييم احتياجات البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ مساهماتها المقصودة والمحددة وطنيا في اتفاق باريس، بما في ذلك وسائل التنفيذ، **ويطلب** من رئيس المؤتمر الأفريقي المعني بالبيئة أيضاً تقديم توصيات قبل انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف بشأن السبل والوسائل لتعبئة موارد كافية لدعم تنفيذ مساهمات الدول الأفريقية المقصودة والمحددة وطنياً؛

8. **يوكد مجدداً** إجازة تأييد لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ المبادرة الأفريقية للتكيف والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة خلال اجتماعها المنعقد في 25 سبتمبر 2015 في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المبادرات القارية المتمثلة في المناخ من أجل التنمية في أفريقيا؛ وبرنامج العمل الرفيع المستوى حول تغير المناخ في أفريقيا؛ ويرحب بالمبادرتين اللتين أطلقهما رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ خلال مؤتمر الأطراف الـ21 في باريس، فرنسا. وفي هذا الصدد، **يرحب** بالدور التنسيقي لفخامة البروفيسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا في مجال الطاقة المتجددة على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، **ويقرر** توسيع دور الأخيرة على المستوى القاري حول التزامات أفريقيا في مجال الطاقات المتجددة؛

9. **يقر** بإطار الحكم المقترح في الوثيقة بعنوان "ملخص الوثيقة الإطارية لمبادرة الطاقة المتجددة لأفريقيا وخطة العمل"، ويعيد تأكيد تعيين البنك الأفريقي للتنمية كوصي لهذه المبادرة ومقر لوحدها المستقلة لتوفير الخدمات، كما ورد في الوثيقة الإطارية للمبادرة؛

10. **يستحضر** مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.580(XXV)) الصادر عن الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، في 2015 الذي أنشأ فريق عمل فني برئاسة رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لإعداد المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة والذي شجع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على إعداد مبادرة أفريقية للتكيف بالتعاون مع مجموعة المفاوضين الأفريقية و**يشيد** بالعمل الذي قام به المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجموعة

المفاوضين الأفريقية وفريق العمل الفني الذي يضم المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقية والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة في هذا الصدد؛

11. **يطلب** من المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إنشاء فريق عمل فني بالتعاون مع المفوضية

ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة العمل فيما يتعلق بالمبادرة الأفريقية للتكيف بهدف الترويج لها وضمان تعبئة الموارد الكافية اللازمة لتفعيلها وتنفيذها؛

12. **يشجع** الدول المتقدمة على دعم تنفيذ المبادرة الأفريقية للتكيف، مع الأخذ في الاعتبار تأكيد اتفاق

باريس على أن التكيف تحد عالمي وعلى أهمية الدعم والتعاون الدولي في جهود التكيف، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية؛ ويشدد على أهمية التنسيق والتعاون بين فريق العمل الفني وبناء القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر ومبادرة المناخ من أجل التنمية في أفريقيا وكذلك المبادرات والجهود الأخرى ذات الصلة؛

13. **يعرب عن تقديره** للدعم المقدم من مجموعة السبعة ومجموعة العشرين والمبادرة الأفريقية للطاقة

وكذلك للبيان المشترك لدعم المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة الصادر عن كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والذي يؤكد مجددا الدعم لمبادرة زعماء مجموعة السبعة في يونيو 2015 ووزراء الطاقة لمجموعة العشرين في أكتوبر 2015 ويلتزم بتعبئة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي على نحو تراكمي من 2015 حتى 2020. ويعرب أيضا عن تقديره للدعم المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة للمبادرة الأفريقية للتكيف؛

14. **يدعو** المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والمفوضية والبنك الأفريقي للتنمية إلى اتخاذ إجراءات

مناسبة، بتوجيه من لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، لضمان استكمال المبادرة الأفريقية للتكيف وتفعيل وتنفيذ المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة؛

15. **يطلب** من البنك الإفريقي للتنمية اتخاذ الإجراءات المناسبة، بالتشاور مع المؤتمر الوزاري الأفريقي

للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، استكمال عمله حول الوثيقة المنشئة لإطار الحكم للمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة ووثائق الإنشاء ذات الصلة، التي سيعتمدها مجلس إدارة المبادرة الأفريقية للطاقة



المتجددة في الاجتماع الأول الذي تعقده لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ.

16. يشيد بقيادة أفريقيا والبلد المضيف لمؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لعقد الدورة الاستثنائية حول

الجدار الأخضر الكبير لمبادرة الصحراء والساحل، وحوض بحيرة تشاد، والمبادرات الأفريقية الأخرى التي تم تقديمها خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس، فرنسا، ويطلب من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، الإقرار بأهمية احتياجات أفريقيا الخاصة، بالإضافة إلى أقل البلدان نمواً، في تنفيذ اتفاقية باريس التاريخية حيث إن ذلك يُعتبر أمراً أساسياً لتحقيق مسار النمو الأخضر لأفريقيا؛

17. يطلب من الشركاء مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء والمفوضية في مواجهة الآثار السلبية التي

يخلفها تغير المناخ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا؛

18. يطلب من المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في

يناير 2017.



## مقرر

### بشأن الموقف الأفريقي الموحد من الفعالية الإنسانية

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للهجرة والعائدين والنازحين داخلياً ونتائج المشاورات الإقليمية لعملية سياسية من أجل إعداد موقف أفريقي موحد من الفعالية الإنسانية تحت موضوع: "أفريقيا واحدة، صوت واحد، رسالة واحدة خلال القمة الإنسانية العالمية" يقدم إلى القمة الإنسانية العالمية الأولى من نوعها المقرر عقدها في اسطنبول، تركيا يومي 23 و24 مايو 2016، ويجيز التوصيات الواردة فيه؛
2. يحيط علماً أيضاً بنتائج المشاورات العالمية بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المسائل الإنسانية للقمة الإنسانية العالمية ومجالات العمل الخمسة المقترحة وهي: (الكرامة، السلامة، المناعة، الشراكات والأموال) والحاجة إلى تحويل المنظومة الإنسانية العالمية حتى تصبح أكثر عالمية وشمولية وفعالية؛
3. يجدد التأكيد على ضرورة تحديث أفريقيا بصوت واحد في المحافل الدولية وفقاً للمادة 3 (د) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على ما يلي: "تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها"، وإعلان احتفال 2013 بالذكرى الخمسين الذي كرر في فقرتها (5) "على أهمية المسعى الجماعي لتنبؤ أفريقيا مكانتها الصحيحة في الأنظمة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للحكم العالمي نحو تحقيق نهضتها وإقامة أفريقيا كقارة رائدة"؛
4. يعرب عن قلقه من التغير السريع للمشهد الإنساني والتعقيد المتنامي للأزمات الإنسانية في القارة؛
5. يعرب عن قلقه العميق من الوضع الإنساني الخطير للاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا؛
6. يرحب باستصدار إعلان حول الفعالية الإنسانية في القارة، والحاجة إلى وضع خطة عمل عشرية وفقاً لتطلعات أجندة 2063؛
7. يرحب بالتوصية بإنشاء وكالة إنسانية أفريقية لترشيد العمل الإنساني في أفريقيا، ويجيزها؛
8. يستحضر مقررات كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي بما في ذلك مقرر مؤتمر لوساكا رقم (XXXVIII) AHG/DEC.1 ومقرر بانجول للمجلس التنفيذي ASSEMBLY/AU/DECL.2(IX) الصادر في يونيو 2006 وإعلان أكرا رقم (IX) EX.CL/DEC.285(IX)

الصادر في يوليو 2007 الذي أبرز الحاجة إلى تحديد مصادر إضافية لتمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي، ويجدد التأكيد على أهمية مصادر يمكن التنبؤ بها وموثوق بها ومستدامة لتمكين الاتحاد الأفريقي من تنفيذ صلاحياته.

9. يقرر ما يلي:

(1) اعتماد موقف أفريقي موحد من الفعالية الإنسانية يقدم إلى القمة الإنسانية العالمية؛  
(2) إنشاء وكالة إنسانية أفريقية تركز إلى آليات إقليمية ووطنية تمويل من موارد أفريقيا الخاصة، ويدعو المفوضية أيضاً إلى إنشاء مثل هذه المنظومة التي تركز إلى مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة والقيم الأفريقية المشتركة.

10. يطلب من المفوضية تقديم تقرير إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2017 من خلال المجلس التنفيذي.





## مقرر

### بشأن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات المعنية بلبيبا

إن المؤتمر:

1. يكرر قلقه البالغ إزاء الوضع الأمني والإنساني في ليبيا؛
2. يرحب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، فضلا عن الجهود المتواصلة والمساهمة الإيجابية من مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا ودول الجوار في توقيع الاتفاق؛
3. يستحضر الفقرة 17 من بيان مجلس السلم والأمن (CDLIX) PSC/MIN/Comm. الصادر عن الاجتماع الـ459، المنعقد في نيويورك، في 23 سبتمبر 2014، الذي بموجبه أيد مجلس السلم والأمن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات بغية تمكين الاتحاد الإفريقي من تقديم دعم أكثر فعالية لجهود السلام وإعادة الإعمار في ليبيا، وتعزيز نتائج المبادرات التي تقوم بها الدول المجاورة والرامية إلى إنهاء القتال وتحقيق المصالحة الوطنية؛
4. يقرر إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات، كما هو متفق عليه في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في 23 سبتمبر 2014. واللجنة مكونة على النحو التالي، ويشمل الممثل السامي لرئيس لجنة ليبيا كعضو في اللجنة:
  - (1) رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛
  - (2) رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛
  - (3) رئيس جمهورية الجابون؛
  - (4) رئيس جمهورية النيجر؛
  - (5) دولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
5. يطلب من المفوضية ما يلي:
  - (1) تقديم كل الدعم اللازم للجنة رفيعة المستوى لتمكينها من أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة 3 أعلاه؛
  - (2) تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2016 من خلال لجنة الممثلين الدائمين.

## إعلان

### حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط،

#### الوثيقة EX.CL/930(XXVIII)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2016؛

إذ نحيط علماً بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ونشير إلى جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نوّكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة في إقامة دولة مستقلة تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ نوّكد من جديد رغبتنا في إيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونؤيد حل الدولتين؛

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط؛

وإذ ندين استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وحملة التهويد التي تستهدف تغيير كل المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة ونقل ص عدد سكان فلسطين إلى أقصى حد وذلك من خلال مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم على أساس مفهوم طائفي يقوض أساس عملية السلام؛

وإذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، التي تنتافي مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية؛

وإذ نطالب إسرائيل أيضا بالكف عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء، مما يشكل انتهاكا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان بما يشمل اتفاقية جنيف بشأن حقوق المرأة والطفل؛

وإذ ندين إسرائيل كذلك على حجب الأموال الفلسطينية وعائدات الضرائب التي تشكل حجر الزاوية للاقتصاد الفلسطيني وندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها.

نعن بموجبه ما يلي:

1. ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات الدولية وإلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛
2. نرفض الحصار البري والبحري المفروض على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني فيه ونطلب رفع جميع القيود المفروضة على قطاع غزة على الفور؛
3. نحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لحل النزاع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ حل الدولتين، وفقا لحدود عام 1967 وتطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة والمقررات السابقة للمجلس في هذا الصدد؛
4. نطلب من الدول الأعضاء مقاطعة البضائع والسلع التي يتم إنتاجها وتصديرها من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية؛
5. نطلب من الأمم المتحدة واللجنة الرباعية أيضا التحرك فورا وتحمل مسؤولياتها وممارسة الضغط على إسرائيل للالتزام بعملية مفاوضات سلام جادة؛
6. نطلب من الدول الأعضاء كذلك مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إقامة دولة ذات سيادة على أراضيها الوطنية والقدس الشريف عاصمة لها؛



7. نوّكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة خاصة به والقدس الشرقية عاصمة لها وفقا لحدود يونيو 1967 وندعم النهج الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة؛

8. نكرّر أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.



## إعلان

### حول رفع العقوبات التي طال أمدها والتي

### فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان من جانب واحد،

### الوثيقة EX.CL/945 (XXVIII)ADD.5

نحن رؤساء دول وحكومات دول الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية السادسة والعشرين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نسترشد بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمده قمة لومي، توجو، في عام 2000 والذي ينص على أن أهداف الاتحاد الأفريقي تتمثل في تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الأفريقية؛

وإذ نأخذ في الاعتبار كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وسائر أدوات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

وإذ نؤكد على قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم A/HRC/27/L.2 حول حقوق الإنسان والتدابير القسرية الأحادية الجانب المعتمد في 18 سبتمبر 2014، والذي اتخذت بموجبه إجراءات خاصة لتقييم أثر التدابير القسرية الأحادية الجانب حول التمتع بحقوق الإنسان؛

نحن المفوضية على وضع الطرق لآلية متابعة تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن رفع الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها الأحادية الجانب والطويلة الأمد والمفروضة على السودان؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب والمفروضة على جمهورية السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1997، والتي شلت اقتصاد البلد، من بين أمور أخرى، ورفعت من معدلات التضخم، وقيدت الصادرات والواردات، وعرقلت استراتيجية البلد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأوقفت الخطط الجارية للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد 2015، وأثرت على وفاء البلد بالتزاماته بأجندة 2063؛

وإذ نقر بأن التدابير القسرية الأحادية الجانب قد أدت إلى تجميد ومصادرة التحويلات والأصول الخاصة والحكومية، وحرمت الشعب السوداني من استخدام المصادر المفتوحة في الإنترنت، وأدت، اقتصاديا، إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض نسبة دخل الفرد وتضاعفت بها معدلات الفقر بالنسبة للسكان؛

وإذ يساورنا القلق من الأثر الضار للحظر المفروض على التحويلات المصرفية، والذي يضطر الأشخاص المتعاملين مع السودان إلى حمل الأموال نقدا خارج النظام المصرفي، وهو مما جعل من الصعب للسلطات مكافحة غسل الأموال مما يشجع الجرائم العابرة للحدود. لقد أثر هذا على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، خاصة قطاع الصحة ويسبب في زيادة وفيات الأمهات والأطفال نتيجة للقيود المفروضة على استيراد الأمصال والتجهيزات الطبية بشكل طبيعي؛

وإذ نؤكد أن التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تثبط القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمعايير والمبادئ التي تحكم الحلول السلمية بين الدول؛

وإذ نعرب عن قلقنا البالغ بأن اعتبار جمهورية السودان دولة راعية للإرهاب من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، منذ 1993، قد حال دون لعب السودان دورا فعالا في محاربة الإرهاب، والتهديب، والاتجار بالبشر، والجريمة العابرة للحدود الوطنية والهجرة غير الشرعية؛

وإذ نقر أيضا بأن جهود السودان التي لا تعرف الكلل في بناء السلام من خلال المفاوضات المتعددة في تشاد، إثيوبيا، نيجيريا، كينيا، إرتريا، مصر، ليبيا، قطر، وكثير من البلدان الأخرى، بما في ذلك، توقيع وتنفيذ العديد من الاتفاقيات وخاصة اتفاق السلام الشامل الذي أدى إلى إنشاء جمهورية جنوب السودان الشقيقة وكذلك بدء العملية الشاملة الجارية للحوار الوطني من أجل إشراك جميع أفراد الشعب السوداني في المسائل الوطنية؛

وإذ نحيط علما بمبادرة السودان المتعلقة بإنشاء لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية لمكافحة الإرهاب إقليميا ودوليا؛



وإذ نجدد التأكيد على أنه لا يجوز لأي دولة أن تشجع أو تستخدم أي نوع من التدابير التي تشمل ولكن لا تقتصر على التدابير الاقتصادية أو السياسية، لإجبار دولة أخرى على التبعية في ممارسة حقوقها السيادية والحصول منها على امتيازات أياً كان نوعها؛

وإذ نشدد على أنه لا يجوز تحت أي ظرف حرمان الشعوب من مصادر عيشها الأساسية؛

وإذ نعرب عن انشغالنا بالتكلفة البشرية غير المتناسبة والعشوائية التي ينطوي عليها العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان مع ما يترتب عليه من آثار سلبية على السكان المدنيين، لاسيما نساء وأطفال السودان؛

1. نعلن دعمنا الكامل لجمهورية السودان إلى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالرفع الشامل للعقوبات الجائرة التي فرضتها على السودان من جانب واحد؛

2. ندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع التدابير والقيود التي فرضتها على السودان من جانب واحد؛ على جناح السرعة حتى يتمكن هذا البلد من مواصلة بناء السلام؛

3. نعرب عن أسفنا من طبيعة هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تؤثر، من بين أمور أخرى، على تسديد السودان مساهماته المالية للاتحاد الأفريقي وتهدد سيادته؛

4. ندعو كافة بلدان العالم إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها، واتخاذ تدابير إدارية أو تشريعية فعالة، حسبما تراه ملائماً في التصدي لتطبيق هذه التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تتجاوز الحدود الإقليمية؛

5. يطلب من المفوضية رفع تقرير عن آلية تنفيذ مقرر المؤتمر ويدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها على السودان والتي طال أمدها، إلى دورة المؤتمر المقرر عقدها في يناير 2017 من خلال المجلس التنفيذي.

## قرار

### بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية

إن المؤتمر:

1. يرحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وإعادة فتح السفارات في العاصمتين، وغيرها من المبادرات التي تم إطلاقها لإحراز التقدم في العلاقات الثنائية؛
2. يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر القائم منذ أمد طويل ضد كوبا؛
3. يحث أيضاً رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة الواقعة في حدود صلاحياته التنفيذية الواسعة للتعامل مع كافة القضايا العالقة بشأن الحظر؛

